المنصوب بنفس الفعل وهذا مذهب الفرا ومذهب الجمهور بعض
رفع المنصوب بنفس الفعل ص في باب ظن واري المنع اشتهر ه ولا
اري منعًا اذا القصد ظهر ش بعدم بان باب ظن واما باب اعلم
فهو كل متعد الى متعد الى ثلاثة قال المصنف منع الاكثرون
نيابة ثاني المفعولين من باب ظن واعلم والصحيح عندي جواز ذلك ان
امن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا
انتهى واما الثالث من باب اعلم فلم يتعرض له الا ان قوله في التسهيل
ولا يمنع نيابة غير الاول من المفعولات مطلقا يقتضي جوازه
وقد نقل جوازه عن بعضهم فاجاز اعلم زيدا فرسك مسرجا ونقل
ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن المصنف منع نيابته باتفاق
ص وما سوى النايب مما علقا ه بالرافع النصب له محققا
ش يعني ان ما تعلق بالفعل ولم يكن نايبا عن الفاعل فهو منصوب
لفظا كالمصدر والظرف والمفعول به او فيه او له او معه
والحال والتمييز والمستثنى بشرطه او محلا كالمجرور بحرف نحو
مررت بزيد فان قلت ينبغي ان يقول وما سوى الفاعل والمشبه
به والنايب عنه كما ذكر في التسهيل فان هذه الثلاثة مرفوعة
قلت عني بالرافع رافع النايب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل
ولا الشبيه به والله اعلم

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم
الفاعل واسم المفعول والحرف لانه لا يشتبر في هذا الباب الا الى اما
يصلح للعمل فيما قبله ص ان مضمر اسم سابق فعلا ش فقوله مضمر
اسم فاعل بفعل مقدر يفسره الظاهر وقوله سابق صفة
لاسم وفعلا مفعول شغل وقوله عنه اي عن الاسم السابق

وقوله

وقوله ص بنصب لفظه او المحل ش يحتمل وجهين احدهما ان يكون
المراد بنصب لفظ الضمير او محله فنصب لفظه نحو زيد ضربته
ونصب محله نحو زيدا مررت به والثاني ان يكون المراد بنصب
لفظ الاسم السابق او محله وعلى هذا فالبا بمعنى عن وهو بدل اشتمال
من الها في عنه باعادة العامل والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا
عن نصب ذلك الاسم نحو زيدا ضربته فان الفعل لو لم يشتغل
بالضمير لنصب محل زيد فتقول بزيد مررت فيكون محل المجرور نصب
فان قلت اي الاحتمالين ارجح قلت الاول هو ظاهر
لفظه ويويده قوله في التسهيل اذا انتصب لفظا او محلا ضمير
اسم سابق الا انه يلزم منه خلل في موضعين احدهما قوله عنه
فانك اذا قلت زيد مررت به لم يشغله الضمير عن زيد لانه فعل
لازم لو سلط عليه لم ينصبه ولكن قد يقال شغله الضمير عن زيد
مجرور بمعنى شغله عن العمل في محله والاخر نصب لفظه والضمير لا
ينصب لفظه لانه مبني ويلزم منه ايضا تكرار بلا فايدة فانه قد قال
بعد وفصل مشغول بحرف جر ه او باضافة كوصل يجري ه فذكر
حرف الجر على هذا التقدير تكرار لانه قد علم من قوله او المحل واما
الاحتمال الثاني فلا يلزم منه شي من ذلك فتامله ويويده قوله
في شرح الكافية اذا تقدم اسم على فعل صالح لنفسه لفظا او محلا
لم يجعل التنصيب في الضمير بل في الاسم السابق وهذا وجه ظاهر لولا
ما فيه من استعمال البا بمعنى عن في قوله بنصب على ان استعمال البا
بمعنى عن كثير فان قلت يرد على كلامه ما قيل نحو زيد ما احسنه
فان فعل اشتغل بضمير اسم سابق وليس من الباب باجماع قلت
لا يرد لان الضمير لم يشغله عن الاسم السابق لان فعل التعجب لا يعمل فيما

Copyright © King Saud University